شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

المتقاعدون والعدالة المفقودة

لم تتنكر أمّ لأولادها كما تتنكر دولتنا للمتقاعدين من موظفيها السابقين، ففي أكثر بلدان العالم يُصنّف المتقاعدون باعتبارهم من أفراد الطبقة المتوسطة، لكنهم في دولتنا التي يزيد مدخولها اليومي من النفط وحده عن ٢٠٠ مليون دولار، فئة تعيش على الهامش تحت الخط الأحمر الذي هو خط الفقر.

أحد المتقاعدين كتب إليّ رسالة عنونها بـ "المتقاعدون والعدالة المفقودة"، قائلا:

"تعاقبت ثلاث حكومات ولم يتحسن راتب التقاعد المدني .. راتبي ٢٤٤ الف دينار .. خدمتي ٢٦ سنة وتمت إحالتي على التقاعد العام ١٩٨٨.

"مئة ألف دينار للكهرباء السحب (من المولدة الأهلية)... مئة ألف دينار للأطباء والتحاليل والعلاجات من أمراض عديدة (سكر، ضغط ، مفاصل ، بروستات) . المستشفيات الحكومية تقدم خدماتها بنسبة ٢٠٪ فقط بسبب خوف الأطباء وقلة الأدوية والفساد الإداري.

" الذي يحال على التقاعد حالياً راتبه ٥٠٠ ألف دينار. والفرق بين المتقاعد القديم والمتقاعد الجديد من ابتكارات هذه الحكومة التي تفتقر الى الكادر الإداري والمالي والقانوني الكفوء .. في كل العالم نظام التقاعد موحد والتفاوت الطبقي محدود داخل هذه الفئة.

"المتقاعد، كأي إنسان آخر، يحب الحياة ويحتاج الى مأكل ومشرب وملبس وعلاج وسفر، وما يواجه كل هموم الحياة . أرجو من الحكومة الحالية النظر في هذه القضية وتوحيد رواتب المتقاعدين بين القديم والجديد مع زيادة هذه الرواتب لمواجهة ضنك العيش.

" أتمنى للعراقيين الخير والحب والأمان".

بهذه الأمنية أنهى المتقاعد رسالته المؤسية التي بعدها بحثت في الانترنت عن معلومات حول حجم هذه المشكلة فوجدت ان التقديرات المتعلقة بعدد المتقاعدين تتذبذب بين مليون ونصف المليون والمليونين .. بعض التقديرات تشير الى أن المتقاعدين في البلاد يعيلون نحو ستة ملايين شخص (هم وعائلاتهم: الأزواج والأولاد الذين لا دخل لهم).

كيف لأحد أن يتصور إمكانية أن يحيا فرد واحد حياة إنسانية في العراق بمبلغ ٢٤٤ الف دينار (٢٠٠ دولار أميركي) حتى لو لم تكن مشكلة كهرباء تتطلب انفاق ١٠٠ الف دينار شهريا أو مشكلة نقص الخدمات الصحية التي ترغم الناس على مراجعة الأطباء الخاصين بما يكلف ١٠٠ ألف دينار في الأقل، كما تشير رسالة المتقاعد.

أحد زملاء المهنة المخضرمين لفت نظري الى أن متقاعدي الدولة على بؤس رواتبهم وأحوالهم أفضل حالاً من متقاعدي مهنتنا، فأساتذتنا المتقاعدون يتقاضى الواحد منهم شهريا ٥ آلاف دينار فقط لا غير! هذا المبلغ بالكاد يكفي لشراء وجبة طعام واحدة في مطعم شعبي (نفر كباب أو رز ومرق). وبالطبع فانه لا يكفي لشراء صحيفة يومية لمدة ٣٠ يومياً، وأهون على الصحفي أن يموت من ان ينقطع عن قراءة صحيفة واحدة في الأقل يومياً.

نعم، نحن في دولة العدالة المفقودة كما عنون صاحب الرسالة رسالته.

مجلس النواب.. (أرشيف)

الساعدي: رئيس الوزراء يتحفظ على مخطط بعثي يستهدفني

■ الشلاه يظهر مذكرة اعتقال بحق النائب المستقل.. ورئاسة البرلمان: لم تصلنا بعد

اتهم النائب المستقل صباح الساعدي، امس، رئيس الوزراء نوري المالكي، بشكل غير مباشر، بمحاولة اغتياله عن طريق إخفاء وثيقة رسمية صادرة من الاستخبارات تثبت استهدافه من قبل بعثيين تدربوا في مصر والسعودية

□ بغداد / المدى

يأتي ذلك في وقت نفى مقرب من رئيس المجلس النواب، تلقي المجلس مذكرة إلقاء قبض بحق النائب صباح الساعدي حتى الآن.

وقال الساعدي في مؤتمر صحافي عقده امس في مبنى البرلمان، امس ان "هناك وثيقة صادرة من المديرية العامة للاستخبارات تشير إلى وجود مخطط من قبل بعثيين تدربوا في مصر والسعودية، لاستهداف عدد من البرلمانيين من بينهم أنا شخصيا".

وأضاف الساعدي الى أن المخطط يستهدف ايضا "شيوخ عشائر وإعلاميين، وحتى نواب من الحزب الحاكم (حزب الدعوة)"، متهما الحكومة بعدم إبلاغه "بمضمون الوثيقة رغم أنها أرسلتها إلى عدد من المحافظات العراقية".

واشار الساعدي الى أن "الوثيقة أرسلت إلى وكالة المعلومات والتحقيقات الوطنية في وزارة الداخلية، ووصلتني عن طريق معارفي ولم تبلغني بها الجهات الرسمية"، معربا عن اعتقاده بأن "وجود هذه الوثيقة يشير إلى عدة احتمالات، أولها محاولة خلق جو عام عند اغتيالي كي يقال بأن حزب البعث هو من اغتال الساعدي، أو أن الحكومة تستفيد من وجود هؤلاء لتصفية المناوئين لها".

الى ذلك، قال مقرر المجلس محمد الخالدي في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "مجلس النواب لم يتسلم، حتى الآن، مذكرة إلقاء القبض بحق النائب صباح الساعدي"، مشيرا إلى أنه "في حال وصول المذكرة سترسل إلى اللجنة القانونية لتتم دراستها ومن ثم يتم اتخاذ القرار بمدى خطورة تلك المذكرة وهل تستوجب رفع الحصانة من عدمه".

ويأتي نفي الخالدي ، بعد ساعات من إعلان ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي بأن مجلس القضاء الأعلى أصدر أمس الاول ، مذكرة اعتقال بحق الساعدي بتهمة إهانة الحكومة والقذف والسب بحق رئيس الوزراء بدون أدلة، مبيناً أن المذكرة وصلت امس إلى مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق الساعدي.

اذ قال القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الشلاه خلال مؤتمر صحافي عقده امس في مبنى البرلمان، "، إن "مجلس القضاء الأعلى أصدر، امس الاول، مذكرة اعتقال بحق الساعدي بتهمة إهانة الحكومة والقذف والسب بحق رئيس الوزراء بدون أدلة"، مبيناً أن "المذكرة وصلت اليوم إلى مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق الساعدي". ".

وأوضح الشلاه أن "الإجراءات تتضمن رفع الحصانة عن النائب الساعدي"، لافتاً إلى أن "ائتلاف دولة القانون سيتصل بشركائه من الكتل الأخرى من أجل الحصول على الأصوات الكافية لرفع الحصانة".

ويعرف النائب المستقل صباح الساعدي بكثرة انتقاداته اللاذعة للحكومة واتهاماته لرئيسها المالكي، كان آخرها في ١٠ أيلول ٢٠١١، حين اتهمه بانتهاج النهج الذي كان ينتهجه رئيس النظام السابق صدام حسين، كما عزا استقالة رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي إلى طلب الحزب الحاكم منه فتح ملفات فساد "ملفقة" بحق أحمد الجلبي وجواد البولاني.

وفي ٢٤ آب ٢٠١١، اعتبر الساعدي تكليف المالكي حسين الشهرستاني تولي وزارة الكهرباء بالوكالة "استخفافاً" بالشعب العراقي و"تستراً" على المفسدين، متهماً إياه بتوزيع المناصب على أساس الولاء له والانتماء لمنظومته "الفاشلة"، بعد أن اتهمه، في ٩ آب ٢٠١١، بالاطلاع على العقود الوهمية التي أبرمتها وزارة الكهرباء قبل توقيعها، فضلاً عن عقد صفقة مع الوزير السابق رعد شلال تقضي بقبول استقالته بدلاً من إقالته مقابل عدم ذهابه إلى مجلس النواب والكشف عن بعض الأسماء المهمة.

وطالب الساعدي أيضاً، في ١٦ تموز ٢٠١١، بمحاسبة الحكومة في حال أعلنت عن عدم جاهزية القوات الأمنية عقب الانسحاب الأميركي، متسائلاً عما فعلته خلال السنوات الثلاث التي أعقبت توقيع الاتفاقية الأمنية مع واشنطن العام ٢٠٠٨.

وكان الساعدي، قدم مشروع قانون خاص بتحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط من اجل انهاء الصراعات على رئاسة الوزراء.

وقال الساعدي في مؤتمر صحفي عقده مطلع الشهر الحالي إن مشروع القانون يتضمن ست فقرات فقط و تحدد فيه ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط ، لا يشترط ان تكونا متتاليتين انما اي دورتين للحكم لا يستطيع بعدها رئيس الوزراء الترشيح ويعتبر نافذا على السابقين واللاحقين.

واضاف الساعدي إن مشروع القانون يعالج كذلك مشكلة حكومة تصريف الاعمال غير المذكورة في الدستور ، ويتضمن فقرات تعتبر الحكومة لتصريف الاعمال في حال انتهاء مهامها وفي حال حل البرلمان والحكومة.

العراقية: سنمرر العفو العام بمعزل عن دولة القانون

■ كشفت اتفاقيات مع الصدريين والكتل الكردستانية عن تعديل المشروع

□ بغداد / عدنان السليمان

كشف ائتلاف العراقية عن شبه اتفاق ثلاثي بينه وائتلاف الكتل الكردستانية والتيار الصدري على تمرير قانون العفو العام بعد اجراء بعض التعديلات عليه بمعزل عن ائتلاف دولة القانون.

وقالت النائبة ناهدة الدايني " : بالرغم من عدم تحديد موعد للقراءة الثانية والتي من المتوقع ان تكون في فترة قصيرة، فإن اتفاقا ثلاثيا بيننا والكردستاني والصدريين على تمريره بأجراء التعديلات عليه وفق ما تريده هذه الاطراف"، متوقعة "ان يطلق سراح اكثر عدد ممكن من المعتقلين باستثناء المطلوبين بالحق الشخصي والمتورطين بسفك الدم العراقي". وبخصوص امكانية شمول المشروع للمختلسين قالت الدايني في تصريح لـ"المدى" امس "توجد دراسة للعراقية من اجل النظر في موضوع الذمم المالية وعدم المساواة بين المبالغ القليلة والمختلسين لمبالغ طائلة ، وكذلك موضوع السرقة تحت الضغط"، الا انها نفت امكانية الافراج عن المزورين تحت اي ظرف كان.الا ان القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي ذكر ان القانون فيه الكثير من المشاكل وان فيه اعفاء عن القتلة والمفسدين حيث يساوي بين الحق الخاص والعام. واضاف في تصريح لـ"المدى" انه ليس من حق الدولة التخلي عن الحق الخاص وان القانون بحاجة الى اعادة النظر ، وأكد ان رأي دولة القانون لا يؤيد إطلاق سراح مزوري الشهادات ولكن لا بد ان يأخذ بنظر الاعتبار الخصائص الاجتماعية والفترة الزمنية والحالة الاجتماعية وامور اخرى ولكن بصورة عامة الموضوع بحاجة الى دراسة مستفيضة".

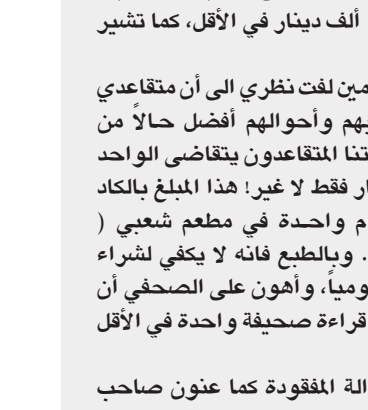

● ناهدة الدايني

وتابع ان رأيه الشخصي مع محاسبة المفسدين وعدم شمولهم بالعفو وبالذات الذين يختلسون اموال الشعب وانه يطالب باحكام ثقيلة بحقهم اما باقي المخالفات البسيطة فأنه مع شمولهم بالعفو. وفي تطور لاحق ، دعا النائب عن القائمة العراقية زياد ذرب الى الاسراع في حسم ملفات الموقوفين في السجون والمعتقلات العراقية.جاء ذلك في تصريح اوردته وكالة كل العراق قال: " ان على القضاء العراقي الاسراع في اطلاق سراح الابرياء من الموقوفين كما حصل مع معتقلي حادثة النخيب الذي القي القبض عليهم في الأنبار واطلق سراحهم خلال ٤٨ ساعة". واضاف أن " القضاء العراقي لا يعطي الأهمية للابرياء المحتجزين ما يؤخر في حسم قضاياهم" مبيناً أن "هناك ازدواجية في التعامل مع ملفات الموقوفين".وطالب ذرب " بتشكيل لجان لغرض متابعة احوال الموقوفين والمضايقات ومحاولات الابتزاز التي يتعرضون لها من قبل القوات الأمنية في السجون".

مجلس السلم يدعو لتدارك الحال الهشة للسلم الأهلي في البلاد

□ بغداد / المدى

أعرب المجلس العراقي للسلم والتضامن عن القلق من "الحالة الهشة التي عليها حالة السلم الأهلي في مجتمعنا وما يمكن ان يؤدي استمرار الأحوال الشاذة من نتائج غير حميدة"، ودعا في بيان بمناسبة اليوم السلام العالمي، الذي يصادف اليوم، القوى الوطنية الخيرة في البلاد "لعمل جاد ومنسق لنتدارك هذه الحالة".

وهنا نص البيان الذي تلقت "المدى" نسخة منه:

"تحتفل في هذا اليوم كل المنظمات في العالم المعنية بقضية تحقيق السلام ليسود جميع ارجاء المعمورة ، تلبية لقرار هيئة الامم المتحدة منذ عدة سنوات ليكون هذا اليوم يوما عالميا تكرس فيه الجهود للقيام بمختلف انواع الفعاليات الممكنة للدعوة لنبذ العنف واعتماد مبدأ ونشر ثقافة التعاون والتسامح لحل الخلافات والمشاكل بغية تحقيق سلام وطيد وشامل تنعم به البشرية جمعاء.

وما جاء قرار هيئة الامم المتحدة هذا الا تقديرا واستجابة لحاجة شعوب العالم لذلك بعد ان عانت من حربين عالميتين خلال نصف قرن من القرن الماضي بالاضافة الى الحروب الاقليمية والمحلية التي عانت منها بعد ذلك ، وامتدت معاناتها لتواجه اجيالها بمختلف انواع المشاكل النفسية والصحية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.. ان درء نشوب الحروب يتطلب معرفة الاسباب والعوامل المؤدية اليها وبالتالي العمل للتصدي لها والحيلولة دون وجودها والحد من استفحال نموها وخطرها.

"لقد استطاعت الدول الكبرى والمتقدمة اقامة علاقات وشبكات مصالح متبادلة وتفاهمات حول ذلك فيما بينها ، بعد انهاء الحرب العالمية الثانية ولا سيما بعد انهاء الحرب الباردة التي اعقبتها بين المعسكرين العالمين الرأسمالي والاشتراكي، ضمنت بموجبها ابعاد خطر تجدد قيام حروب بينها ، الا ان ذلك لم يمنع شبح الخوف والحرب عن شعوب كبيرة اخرى في العالم من حروب اقليمية واهلية داخلية بل عانت من بعضها فعلا ، وليس ببعيد عن الاذهان ما جرى في يوغوسلافيا والصومال وافغانستان وغيرها".

"ان اهوال الحروب القادمة مدمرة ومخيفة جدا لما يمكن ان تخلفه من نتائج وخيمة على مستقبل الاجيال القادمة بعدما ازداد عدد الدول المالكة للاسلحة الذرية والكيمائية والبيولوجية عدا عن تطوير الاسلحة التقليدية المعروفة ، وهذا ما يضاعف الشعور بالمسؤولية لدى السلطات المسؤولة في مختلف البلدان الى جانب قوى المجتمع المدني في كل انحاء العالم العاملة في جميع المجالات الانسانية لحقوق الانسان". "ان قضايا السلم الاهلي والمجتمعي قد صارت مترابطة ومتبادلة بين البلدان المتجاورة وحتى المتباعدة وصار الاهتمام بها والنضال في سبيلها جزءا من الاهتمام والنضال من اجل السلم العالمي. وما يعنينا في بلدنا فاننا لانخفي قلقنا من الحالة الهشة التي عليها حالة السلم الاهلي في مجتمعنا وما يمكن ان يؤدي اليه استمرار الاحوال الشاذة من نتائج غير حميدة ، وعلى هذا فان جميع القوى الوطنية الخيرة التي تعنيها شؤون الوطن وهموم جميع المواطنين، مدعوة لعمل جاد ومنسق لنتدارك هذه الحالة. ان تحقيق السلم الاهلي والمجتمعي في ربوع بلادنا يتطلب تطبيق مبادئ واحكام النظام الديمقراطي وفي مقدمتها ما نص عليه الدستور بمساواة المواطنين العراقيين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لهم في مجالات العمل والتعليم وغيرها ، وكذلك التصدي بجدية وبإرادة سياسية حازمة لحالة الفساد الاداري والمالي التي اخذت ابعادا واسعة خطرة بالمعايير الدولية المعتمدة والتي لا شك لها اثارها السلبية على حالة الامن والاستقرار وبالتالي على حالة السلم الاهلي". "ننتهز هذه الفرصة في هذا اليوم الجدير بالاهتمام والاعتبار لنحيي بكل اجلال وتقدير جميع الذين عملوا بتفان واخلاص وكذلك جميع الذين يعملون الان في كل مكان من اجل تحقيق مجتمعات انسانية خالية من الكراهية والعنف والتعصب ويسودها الحب والتعاون وتنعم بالطمأنينة والسلم والرفاه".

◆ هجوم على المجمع الحكومي في الأنبار

أعلن مجلس محافظة الأنبار، ، عن مقتل وإصابة ١١ شخصاً غالبيتهم عناصر أمن، فضلاً عن مقتل أحد الانتحاريين الذين نفذوا الهجوم على المجمع الحكومي وسط الرمادي.

وقال نائب رئيس المجلس سعدون الشعلان إن "هجوما إرهابيا استهدف، امس المجمع الحكومي وسط الرمادي بواسطة سيارة مفخخة وثلاثة انتحاريين يرتدون ملابس عسكرية وأحزمة ناسفة"، مبيناً أن "قوات الشرطة تمكنت من قتل أحدهم فيما تمكن الاثنان الآخران من تفجير نفسيهما، مما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة تسعة آخرين غالبيتهم من الامن".

◆ دعوات لتخفيض ديون العراق دبلوماسيا

دعا رئيس كتلة الحل البرلمانية و عضو اللجنة المالية البرلمانية والنائب أحمد المساري، الحكومة الى استغلال دبلوماسياتها الخارجية للتفاوض مع الدول التي تضغط على العراق لتسديد الديون المترتبة عليه لغرض تخفيضها او شطبها؟

واضاف أن هذه الديون ستؤثر وبشكل كبير على ميزانية الدولة السنوية لكونها تأخذ جزءا كبيرا منها مما يشكل عبئا على الموازنة العامة وتزيد من العجز السنوي لها، مشيراً الى أن قانون الموازنة أعطى نسبة من ميزانية الدولة لتسديد الديون الخارجية على العراق.

◆ المالكي مصر على الدليمي للدفاع أصالة

كشفت النائبة عن ائتلاف دولة القانون بتول فاروق محمد عن نية رئيس الوزراء نوري المالكي تثبيت سعدون الدليمي وزيراً للدفاع.

وقالت فاروق في تصريحات صحفية امس :" ان المالكي لم يتسلم بصورة رسمية الى الآن اسم اي مرشح لحقيبة الدفاع من القائمة العراقية، وما يشاع بوسائل الاعلام بشأن تسلمه الاسماء لا صحة له".

وحملت فاروق القائمة العراقية مسؤولية عدم ارسال اسماء مرشحيها لرئيس الوزراء نوري المالكي، عادة هذا التأخير متعمدا حتى لا تكتمل التشكيلة الحكومية.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
دمشق. شارع كرجية حداد بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
بيروت. الحمرا.شارع ليون فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون